

Distr.: General  
6 June 2008  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

البند ٤٧ من القائمة الأولية\*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٤ و ٦ و ٧ و (و) ٨ و ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال المؤقت\*\*

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٧

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، و ١٢/٥٢ بء، و ٢٧٠/٥٧ بء، و ٢٦٥/٦٠ بما في ذلك ١٦/٦١

المسائل الاقتصادية والبيئية

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١

تقرير الأمين العام

\* A/63/50.

\*\* E/2008/100.



موجز

يوصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وينظر الاستعراض الوزاري السنوي بتعمق في موضوع مختار مشترك بين نتائج مواضيع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ويُنظر بشكل متكامل في الاستعراض في مختلف عمليات متابعة المؤتمرات. والتركيز على ذلك في تلك العملية هو أنجع طريقة يستعرض بها المجلس فنيا التقدم المحرز في متابعة المؤتمرات متابعة متكاملة.

وقد يسرت عدة تحسينات إجرائية أُدخلت على متابعة المؤتمرات التقدم المحرز في تعزيز النهج المتكامل في الأعمال الموضوعية التي تقوم بها آلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد كثف المجلس وهيئاته الفرعية الأنشطة الداخلية. وانتهت اللجان الفنية من النظر في أساليب عملها. وسيزيد اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات للاستعراض الوزاري السنوي من تيسير أعمال جهاز المجلس.

ونظرا إلى أن الاستعراض الموضوعي المتكامل جار الآن في إطار عملية الاستعراض الوزاري السنوي، وأن التحسينات الإجرائية لعمليات المتابعة اكتملت إلى حد الآن، فإن التقرير السنوي عن التنفيذ المتكامل قد لا يضيف كثيرا. وقد يود المجلس إصدار التقرير كل ثلاث سنوات لإتاحة وقت كاف قبل الاستعراض الشامل القادم للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات. وللجمعية العامة أن تواصل استعراضها الموضوعي للمتابعة المتكاملة على أساس التقرير السنوي الشامل الذي يصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## المحتويات

الفقرات	الصفحة	
٥-١	٤	أولا - مقدمة .....
٤٠-٦	٥	ثانيا - استعراض تقييم التقدم الناتج عن عمليات استعراض المؤتمرات .....
٣٢-٧	٥	ألف - المنظور العالمي: تقييم اللجان الفنية للتقدم المحرز .....
٤٠-٣٣	١٢	باء - المنظور الإقليمي .....
		ثالثا - تشجيع الاتساق بين السياسات وتعزيز الروابط بين المناقشة العالمية للسياسات العامة والأنشطة الوطنية .....
٦٩-٤١	١٥	ألف - تعزيز الاتساق بين السياسات على الصعيد الحكومي الدولي .....
٤٦-٤١	١٥	باء - تقديم التقارير عن المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات .....
٥٢-٤٧	١٧	جيم - الربط بين العمل المعياري والتشغيلي: تعزيز اتساق السياسات على الصعيد المشترك بين الوكالات، وكفالة التنسيق على الصعيد القطري ..
٥٨-٥٣	١٨	دال - تعزيز العلاقة بين مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ الأهداف الإنمائية .....
٦٤-٥٩	٢٠	هاء - إيجاد شراكات وتحالفات مع أصحاب المصلحة .....
٦٩-٦٥	٢١	رابعاً - الخاتمة .....
٧٠	٢٣	

## أولا - مقدمة

١ - ولدت المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة منذ التسعينات توافقا للآراء لم يسبق له مثيل على الصعيد العالمي حول تصور مشترك للتنمية. ووضع ذلك الإطار ذو القاعدة العريضة أسس مؤتمر قمة الألفية الذي وُضعت فيه مجموعة من الأهداف والغايات المحددة الآجال بوصفها الأهداف الإنمائية للألفية. وعندما عاد قادة العالم بعد ذلك بخمس سنوات لتقييم التقدم المحرز، اعترفوا بأن تحقيق العديد من الأهداف المتفق عليها دوليا كان في عدد من البلدان دون المستوى المقرر، وأن الحالة تتطلب التعجيل بتنفيذ نشط.

٢ - ولتدارك هذا النقص في التنفيذ، تعهد قادة العالم بوضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة ترمي إلى تحقيق كل من الأهداف الإنمائية ذات الأولوية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. والتزمت الدول الأعضاء على أعلى مستوى باستخدام الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف والاستراتيجيات المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة أساسا لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٣ - ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٥ بتعزيز متابعة متكاملة ومنسقة ترمي إلى تحسين الانسجام بين مختلف عمليات متابعة المؤتمرات. ويسهم مجموع آليات وعمليات متابعة المؤتمرات، التي تقوم بها اللجان الفنية، في تحقيق الطيف الكامل لجدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي، مع محافظة كل من تلك الآليات والعمليات على ما يميزها.

٤ - وبُذلت عدة جهود لتعزيز آلية المتابعة. وأتيح مؤخرا، عن طريق الاستعراض الوزاري السنوي، الذي بدأ في عام ٢٠٠٧ عملا بتوصية مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وبقرار الجمعية العامة ١٦/٦١، منتدى مركزي يقيّم فيه جميع أصحاب المصلحة التقدم المحرز في تنفيذ مختلف الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وينظرون فيما تحقق في تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة. ويقوم المنتدى باستعراض فني يركز على مواضيع مشتركة بين القطاعات وبين نواتج مختلف المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، مثلما يدعو إلى ذلك قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، و ١٦/٦١.

٥ - وتكملة للاستعراض الوزاري السنوي، يبرز الفرع الثاني من هذا التقرير التقدم المحرز في متابعة المؤتمرات، فيما يتصل بموضوع عام ٢٠٠٨، أي "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا والمتصلة بالتنمية المستدامة"، والمسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة والتي تناقشها اللجان الفنية. ويتناول الفرع الثالث الجوانب المؤسسية لعملية المتابعة وكيفية تعزيز الاتساق وتمتين الصلة بين السياسات والعمليات.

## ثانيا - استعراض تقييم التقدم الناتج عن عمليات استعراض المؤتمرات

٦ - وضعت الآليات العالمية لمتابعة المؤتمرات أنشطتها في إطار الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، واعتمدت في متابعة مختلف المؤتمرات نهجا شاملا يعترف بأنه لا يمكن تحقيق مختلف الأهداف والغايات المتفق عليها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة إلا بالسعي إلى تحقيقها مجتمعة. وأسهمت اللجان الفنية، كل في مجال اختصاصها، في المحافظة على التركيز على تنفيذ نتائج مختلف المؤتمرات. وتسهم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أيضا مساهمة نشطة في عملية الاستعراض الوزاري السنوي، عن طريق تنظيم وحضور الاجتماعات والأحداث الخاصة وغيرها وعن طريق مدخلاتها في تقارير الأمين العام. وتسهم أيضا في أعمال اللجان الفنية ذات الصلة، مع التركيز على تنفيذ نتائج المؤتمرات.

## ألف - المنظور العالمي: تقييم اللجان الفنية للتقدم المحرز

٧ - رغم أن اختيار موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ جاء بعد انتهاء معظم اللجان الفنية من وضع برامج عملها المتعددة السنوات، أسهمت تلك اللجان في الموضوع بأشكال مختلفة في جوانب محددة تتعلق بالتنمية المستدامة مثل أثر تغير المناخ، والإحصائيات والمؤشرات البيئية، والتحضر والزراعة والتنمية الريفية.

٨ - وفي ظل أزمة الغذاء العالمية الراهنة، شددت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة في أيار/مايو ٢٠٠٨ على الحاجة إلى تكثيف الاستثمار في البحث والتطوير في التكنولوجيات الابتكارية في مجال الزراعة المستدامة والهياكل الأساسية في البلدان النامية. وأبرزت أزمة الغذاء آثار إهمال الزراعة على الأمن الغذائي، وإلحاحية معالجة هذه الحالة. ويتطلب الوضع استجابة متكاملة لتناول مختلف العوامل التي أسهمت في نشوء الأزمة. وتشمل التحديات الطويلة الأجل ما يلي: اتجاهات الزراعة والاستهلاك والأسعار؛ أثر تغير المناخ وارتفاع أسعار الطاقة؛ العوامل الجديدة مثل الطلب على الوقود البيولوجي. واعترف أيضا بأنه لا يمكن الفصل بين استعراض الزراعة وبين غيرها من مكونات المجموعة المواضيعية لهذه الدورة، أي التنمية الزراعية، والأرض، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا. وكانت الدورة مناسبة لإجراء مناقشات عن أزمات الغذاء في العالم، داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٠ أيار/مايو، وداخل منظمة الأغذية والزراعة في روما من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٩ - وشدد الكثيرون على أهمية الآثار التي يحدثها تغير المناخ على جميع المسائل في هذه المجموعة المواضيعية، لا سيما التحديات الصعبة التي يمثلها بالنسبة لأفريقيا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ومن الضروري لتحقيق تقدم في هذا المجال، مواصلة اتباع أنماط مستدامة في الإنتاج والاستهلاك، مع قيام الدول المتقدمة النمو بدور قيادي في ذلك وتمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه.

١٠ - وثبتت أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، في تعزيز التنمية المستدامة بطرائق منها تكثيف اشتراك أصحاب المصلحة، وتعبئة الموارد، وتيسير نقل التكنولوجيا وتعميمها. وبإمكان القطاع الخاص أن يقوم بدور هام في تعزيز الإنتاج الزراعي والنهوض بالتنمية الريفية.

١١ - ويكتسي تعزيز بناء القدرات أهمية قصوى، لا سيما في المناطق الريفية النائية. ولا تزال قلة المعرفة، وقلة التشريعات المناسبة والهياكل الأساسية المؤسسية، وضعف نظام التعليم، وبطء تطوير الموارد البشرية تؤثر سلبا على الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي، والتنمية الريفية، ومكافحة التصحر، وتدهور التربة.

١٢ - وتشغل المسائل الجنسانية مكانا بارزا بين المسائل الشاملة لعدة قطاعات خلال دورة اللجنة الحالية. وتتعين الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تقوم به المرأة في الزراعة، لا سيما في أفريقيا، ووضع تدابير لزيادة تعزيز إنتاجيتها، ومواجهة التحديات التي قد تواجه المرأة، تحديدا، في وصولها إلى الأرض، والقروض، والنظام القضائي.

١٣ - ومن العناصر الأساسية لتحقيق التقدم، معالجة الجوانب المتصلة بالتطبيق، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات بتمويل التنمية، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، والمعارف العلمية، والتعليم، وبناء القدرات. وفيما يتعلق بالزراعة وبعض المسائل الأخرى قيد النظر، تتطلب الحالة أيضا مزيدا من التناسق والانسجام بين سياسات المانحين. وتتطلب مواجهة التحديات التي حددتها اللجنة في دورتها السادسة عشرة تعزيز التعاون الدولي، والتزاما سياسيا قويا من جانب الحكومات، واشتركا فعليا من جانب جميع الفئات الرئيسية، وهو ما يُتوقع أن تعززه اللجنة في دورتها السابعة عشرة.

١٤ - ونظرت لجنة وضع المرأة في "المنظور الجنساني لتغير المناخ" بوصفه الموضوع الناشئ لدورتها الثانية والخمسين، عن طريق فريق خبراء تفاعلي<sup>(١)</sup>. وقد أحييت نتائج أعمال الفريق، في شكل موجز أعده رئيسه، كمساهمة في الاستعراض الوزاري السنوي. وأحالت اللجنة

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٧ (E/2008/27)، الفصل الثاني.

أيضا ورقة غرفة اجتماعات (E/CN.6/2008/CRP.2)، كمساهمة في الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٨.

١٥ - وأبرز فريق المناقشة الآثار الجنسانية لتغير المناخ. ولاحظ أن المرأة أقل مناعة من غيرها أمام آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، بسبب مسؤولياتها المنزلية، بما فيها الأمن الغذائي وتوفير التدفئة والماء. والمرأة تقوم بدور قيادي حيوي في تنشيط المجتمع المحلي وفي إدارة الكوارث الطبيعية، بيد أنها غير ممثلة تمثيلا كافيا في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما فيها ما يتعلق بتغير المناخ. ولزيادة اشتراك المرأة في الأنشطة المتصلة بتغير المناخ، يجري اتخاذ إجراءات لتعزيز الشبكات العالمية والوطنية الداعية إلى تكثيف اشتراك المرأة في المفاوضات بشأن تغير المناخ وإدراج المنظور الجنساني في رسم السياسات وتقييمها. وينبغي أيضا اتخاذ إجراءات لتعميم المنظور الجنساني في جميع سياسات التخفيف والتكيف، بما في ذلك تقييم الأثر الجنساني، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

١٦ - وبالنسبة للغابات، أُعْتُبر الصك غير الملزم قانونا، المتعلق بجميع أنواع الغابات والذي اعتمد في ١٧ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٧ (قرار الجمعية العامة ٦٢/٩٨، المرفق)، إنجازا تاريخيا، وبداية مرحلة جديدة من التعاون الدولي وإدارة الغابات إدارة مستدامة. ومن المتوقع أن يعزز هذا الصك إسهام الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والاستدامة البيئية. وستنظر الدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في عام ٢٠٠٩ في موضوع "الغابات في بيئة متغيرة"، لا سيما في سياق تغير المناخ، والتنوع البيئي، والتصحر/إزالة الغابات.

١٧ - وناقشت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الحاجة إلى نهج كلية شاملة على الصعيدين الوطني والمتعدد القطاعات لمنع ومكافحة الاتجار الدولي غير المشروع بمنتجات الغابات، بما فيها الأخشاب، والحياة البرية، وغيرها من الموارد البيولوجية الغابية، إضافة إلى التنسيق والتعاون الدوليين لدعم تلك النهج، بما في ذلك عن طريق أنشطة التعاون التقني لبناء قدرات الموظفين الوطنيين والمؤسسات الوطنية ذات الصلة.

١٨ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، قررت اللجنة الإحصائية وضع جدول أعمال للأوساط الإحصائية. وفي مجال مؤشرات التنمية، أثنت اللجنة على الجهود التي يبذلها الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في تنفيذ بعض التوصيات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦، وفي إشراك عدد متزايد من الدول الأعضاء في مداولاته<sup>(٢)</sup>. وأحاطت علما بجوانب القلق الشديد التي أعربت عنها عدة دول

(٢) المرجع نفسه، الملحق رقم ٤ (E/2008/24)، الفصل الأول، باء، المقرر ١١٤/٣٩.

أعضاء بشأن نوعية قياس المؤشرات وطلبت تقديم تقرير مستكمل لتنظر فيه اللجنة في دورتها القادمة. وطلبت أيضا من الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الحاجة إلى تحسين قدرة البلدان على وضع المؤشرات وتكثيف الجهود الرامية إلى زيادة تحسين مؤشرات جميع الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق التحسين المنهجي والتقني.

١٩ - وناقش منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته السابعة في عام ٢٠٠٨ مسألة "تغير المناخ، والتنوع البيولوجي - الثقافي، وسبل العيش: الدور القيادي للشعوب الأصلية والتحديات الجديدة"، وركز على مسألة تغير المناخ والبحوث المتعلقة بتدابير التخفيف المتخذة، وكيف تؤثر تلك التدابير على الشعوب الأصلية<sup>(٣)</sup>. وشدد بشكل خاص على منطقة المحيط الهادئ بوصفها منطقة بدأت بالفعل تشعر بالضرر الذي يحدثه تغير المناخ. وحث المنتدى الدول، والبنك الدولي، وسائر المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف على النظر في نظم بديلة تتجاوز مواصلة استخدام طاقة الوقود الأحفوري العالي التركيز، والطاقة البيولوجية، والطاقة المائية للسدود على نطاق واسع. ودعا المنتدى إلى زيادة دعم نظم الطاقة المتجددة اللامركزية والمنخفضة الكربون، مع مراعاة توصيات اللجنة العالمية المعنية بالسدود. وشدد المنتدى على أن تكون للشعوب الأصلية كلمة في صنع القرارات المتعلقة بكيفية مكافحة تغير المناخ العالمي. وقدم المنتدى أيضا عددا من التوصيات المتعلقة بأمور منها الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية.

٢٠ - وواصلت اللجان الفنية أيضا متابعة المؤتمرات وفقا لبرنامج عملها المتعدد السنوات، والذي يشمل مختلف جوانب خطة الأمم المتحدة للتنمية بما في ذلك العمالة، والشيخوخة، والمسائل الجنسانية، والمالية، وبناء السلام بعد الصراع، والعنف ضد المرأة، والتنمية البديلة، ومجتمع المعلومات.

٢١ - وسُلم بأن العمالة الكاملة والمنتجة تمثل أولوية عالمية، بعد أن اعتبر المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية هدف تحقيق العمالة الكاملة المنتجة محور جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية. والتزمت الحكومات بتعزيز العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عاد الاهتمام ينصب من جديد على العمالة الكاملة والعمل اللائق. وشددت الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦ والإعلان الوزاري على أهمية تعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق.

(٣) المرجع نفسه، الملحق رقم ٢٣ (E/2008/43)، الفصل الأول.

٢٢ - وفي عام ٢٠٠٧، قام جزء الاستعراض للجنة التنمية الاجتماعية بتقييم التقدم المحرز في تحقيق هدي العمالة الكاملة والعمل اللائق، وأثرهما على القضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي. وشددت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والأربعين المخصصة للسياسات في عام ٢٠٠٨ على السياسات والتدابير العملية الرامية إلى تيسير تنفيذ هدف العمالة الكاملة والعمل اللائق. وأسفر ذلك عن اتخاذ قرار عملي المنحى بعنوان "تعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع"، أعاد تأكيد التزامات القمة الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، واعترف بوجود وضع البشر محورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشدد على أن العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع عنصران أساسيان في التنمية المستدامة لجميع البلدان وأنه يتعين اعتبارهما هدفين رئيسيين للسياسات الوطنية والسياسات الدولية فضلا عن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، في إطار الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٤)</sup>.

٢٣ - واختتمت لجنة التنمية الاجتماعية أيضا خلال دورتها السادسة والأربعين أولى عمليات استعراضها وتقييمها لخطة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢. واتخذت اللجنة قرارا يشجع الحكومات على مواصلة جهودها لإدراج شواغل المسنين في صلب جداول أعمالها وسياساتها وتعزيز جهودها لتطوير قدراتها الوطنية على تناول أولويات التنفيذ الوطنية التي حُددت خلال عملية الاستعراض والتقييم. واعترفت اللجنة بالإسهامات الهامة التي تقدمها اللجان الإقليمية في تنفيذ واستعراض وتقييم خطة عمل مدريد، بما في ذلك تنظيم اجتماعات الاستعراض والتقييم الإقليمية، وإعداد وثائقها الختامية وتشجيع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية للقضاء على الفقر<sup>(٥)</sup>.

٢٤ - وفيما يتعلق بتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أقرت لجنة وضع المرأة في دورتها الثانية والخمسين الاستنتاجات المتفق عليها عرضها على الجمعية العامة كمساهمة في الإعداد لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري المقرر عقده في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وشددت اللجنة في استنتاجاتها المتفق عليها<sup>(٦)</sup> على الحاجة إلى الالتزام السياسي بوضع الموارد البشرية والمالية المتاحة في خدمة تمكين المرأة، وضرورة تحديد وتعبئة التمويل من جميع المصادر

(٤) المرجع نفسه، الملحق رقم ٦ (E/2008/26)، الفصل الأول، ألف.

(٥) المرجع نفسه، الفصل الأول، جيم.

(٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ٧ (E/2008/7)، الفصل الأول، ألف.

والقطاعات لتحقيق هدي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأكدت اللجنة من جديد أيضا نتيجة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، التي دعت الحكومات إلى إدماج منظور جنساني عند وضع وتطوير واعتماد وتنفيذ جميع عمليات الميزنة، حسب الاقتضاء، بغية تعزيز تخصيص الموارد على نحو عادل وفعال وملائم وإدراج مخصصات كافية بالميزانية لدعم برامج المساواة بين الجنسين والتنمية التي تعزز تمكين المرأة.

٢٥ - وفي مجال بناء السلام بعد النزاع، أوجرت لجنة مركز المرأة تحاورا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن "مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع نشوب المنازعات وإدارتها وحلها، في بناء السلام بعد النزاع" التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين في عام ٢٠٠٤. وأكد المشتركون أن الاهتمام بالمساواة بين الجنسين واشتراك المرأة الكامل والفعال في عمليات السلام وبناء السلام أمر أساسي في تعزيز المساواة بين الجنسين، وكفالة التنمية المستدامة وإعادة بناء الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية في البلدان الخارجة من النزاع. ورغم التقدم المحرز منذ اعتماد لجنة وضع المرأة للاستنتاجات المتفق عليها في عام ٢٠٠٤، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لاحظ المشتركون تمثيلا ناقصا للمرأة في مفاوضات وعمليات السلام.

٢٦ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، أوجرت لجنة وضع المرأة واللجنة الإحصائية حوارا بشأن مؤشرات قياس العنف ضد المرأة. ومن شأن تلك المؤشرات والبيانات التي تُجمع لدعمها أن تبرز العنف وتعطي صورة أوضح عن العنف ضد المرأة واتجاهاته داخل البلدان وفيما بينها. وستعزز كثيرا قدرة الدول على وضع سياسات فعالة وغيرها من التدابير لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. واعترف المشتركون بالحاجة إلى بناء القدرات والى تطوير المؤسسات لكفالة اشتراك المكاتب الإحصائية الوطنية في جمع وتعميم الإحصائيات عن العنف ضد المرأة. وشدد المشتركون على ضرورة المواءمة بين المنهجيات في جميع البيانات والإحصائيات وتخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لذلك.

٢٧ - وشددت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية على أنه يتعين على الدول تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بما في ذلك المرأة والفتاة، وعليها بذل العناية الواجبة في منع العنف ضد المرأة والفتاة والتحقيق فيه عند حدوثه ومعاقبة مقترفيه، وذلك للقضاء على الإفلات من العقاب وتوفير الحماية لضحاياه، وأكدت اللجنة أن عدم القيام بذلك ينتهك ويعوق ويلغي تمتع المرأة والفتاة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٨ - واعتمدت لجنة السكان والتنمية في دورتها الحادية والأربعين، في عام ٢٠٠٨، قرارا يتعلق بالعمل الإقليمي والدولي في مجال توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية

والتنمية<sup>(٧)</sup>. واعترفت اللجنة في ذلك القرار بأن سكان العالم يمرون بتحول تاريخي لم يسبق له مثيل، من سكان ريفيين أساسا إلى سكان يغلب عليهم الطابع الحضري، مع استمرار وجود اختلافات كبيرة في مستوى التحضر بين المناطق والبلدان. واعتبرت اللجنة أن التحضر السريع لسكان العالم يتطلب نهجا تشاركية متكاملة في إدارة الحيز المكاني، بما في ذلك عن طريق تنسيق التعاون بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية، بدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، حثت اللجنة الحكومات على تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، اعترافا بالترابط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بينهما. ودعت اللجنة أيضا الحكومات إلى مواجهة التحديات التي يمثلها النمو الحضري والهجرة الداخلية وإلى اغتنام الفرص التي يتيحها ذلك النمو وتلك الهجرة، بالمسارعة باتخاذ إجراءات استشرافية مستدامة لكفالة تأثير تلك الظواهر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، والاستدامة البيئية. ودعت اللجنة أيضا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في ذلك الصدد، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات لمواجهة تلك التحديات واغتنام تلك الفرص.

٢٩ - وفي ما يتعلق بمسألة تعزيز استدامة التنمية البديلة وسلامتها، بوصفها جانبا هاما في استراتيجية مكافحة المخدرات، شددت لجنة المخدرات على أنه كثيرا ما تكون مشكلة إنتاج المخدرات غير المشروعة مرتبطة بمشاكل إنمائية، مثل الفقر والصحة والأمية، وأنه ينبغي تناولها في سياق التنمية الأعم عن طريق نهج شامل متكامل. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على أن تقوم، في سياق استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المحددة في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، بالنظر في وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التنمية البديلة، استنادا إلى تبادل أحسن الممارسات والدروس المكتسبة من مختلف البلدان والمناطق<sup>(٨)</sup>.

٣٠ - ويجري تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٢. وتتمثل الصعوبات المقبلة في كفالة تبادل الآراء والمعلومات والخبرة بين جميع الأطراف، وتعزيز الحوار بشأن السياسات، والدعوة إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة من طرف مختلف هيئات الأمم المتحدة والشركاء وأصحاب المصلحة من حكومات وأطراف غير حكومية، مما يتطلب تعزيز التعاون، وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية.

(٧) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥ (E/2008/25)، الفصل الأول، باء، القرار ١/٢٠٠٨.

(٨) المرجع نفسه، الملحق رقم ٨ (E/2008/28)، الفصل الأول، ألف، مشروع القرار الأول.

٣١ - وفي مواجهة تلك التحديات، قرر المجلس في قراره ٨/٢٠٠٧ و ٢٩/٢٠٠٧ أنه سيراقب تبادل المعلومات عن نتائج مؤتمر القمة في سياق نظره السنوي في التنفيذ والتنسيق المتكاملين والمنسقين لمؤتمرات القمة وللمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، على أساس أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والاستفادة من المدخلات الأخرى ذات الصلة.

٣٢ - وتمثل الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والمصالح المتعددة الأطراف الجهات الرئيسية القائمة بتنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة. واستجابة لقرار المجلس ٨/٢٠٠٧ المعنون "تدفق المعلومات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات"، قُدم إلى اللجنة تقرير للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة على الصعيدين الإقليمي والدولي (E/CN.16/2008/2). وقيم التقرير التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تنفيذ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وأبرز المبادرات الرئيسية، بما فيها ما يرمي إلى تيسير تبادل الآراء والمعلومات والخبرة، وبناء القدرات، وتعزيز الحوار بشأن السياسات، والدعوة إلى تعميم تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية. ووفقا للتوصيات الواردة في جدول أعمال تونس من أجل مجتمع المعلومات (انظر A/60/687)، يمثل التعاون، وتبادل المعلومات، وتحسين التعاون وتعزيزه بين مختلف أصحاب المصلحة أنشطة يُضطلع بها عن طريق نظام ميسري خطوط العمل.

## باء - المنظر الإقليمي

٣٣ - وضعت اللجان الإقليمية الأهداف الإنمائية للألفية محورا لبرامج أعمالها وهي تواصل مساهمتها في جهود دولها الأعضاء للوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اتخذت المتابعة عدة أشكال، من بحث وتحليل سياسات، ودعوة، وتشجيع الحوار بشأن السياسات، وتبادل أحسن الممارسات، ووضع الرموز والمؤشرات ورصد تنفيذها، وتعزيز القدرات الإحصائية على مراقبة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية. وساعدت اللجان الإقليمية على تحديد مجالات العمل الإقليمية ذات الأولوية، وعدلت برامجها تبعا لذلك.

٣٤ - وفي مجال التنمية المستدامة، تدعم اللجان الإقليمية إدراج الشواغل البيئية في جدول الأعمال الإنمائي الأوسع على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، بغية تعزيز الصلة بين الاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية في رسم السياسات بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر. وتقوم اللجان الإقليمية بإعداد تقارير التقييم الإقليمية واجتماعات التنفيذ الإقليمية لإتاحة المعلومات والإسهام بمنظور إقليمي في العمليات

التي صدر بها تكليف من لجنة التنمية المستدامة. والتعاون الأقليمي جار أيضا. فاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، مثلا، تتعاون في تنفيذ مشروع يرمي إلى تحسين توافر الإحصائيات والمؤشرات والحسابات البيئية في الوقت المناسب، وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة.

٣٥ - وبذلت البلدان الأفريقية جهودا حقيقية لإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وعدلتها لتتوافق مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمات أخرى، بدأ أكثر من ٤١ بلدا إعداد استراتيجيات إنمائية وطنية متماشية مع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية. بيد أن المنطقة لا تزال تعاني من فقر مزمن يزداد انتشارا، وإذا ما تواصلت الاتجاهات الحالية فإن أفريقيا لن تحقق، حسب المرجح، معظم الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥. وساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أعمال الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي أنشأه الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لتعبئة الموارد ومؤازرة الجهود الدولية الرامية إلى دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا، بوصفها شريكا استراتيجيا للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، الاشتراك بنشاط في العملية والإسهام بمدخلات تقنية في الاستعراضات القطرية التي جرت في عام ٢٠٠٧. وستشارك اللجنة والاتحاد الأفريقي في تقديم التقرير التقييمي الثالث عن الأهداف الإنمائية للألفية إلى مؤتمر القمة القادم الذي سيقعده رؤساء دول وحكومات الاتحاد في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٣٦ - ولمساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة تحديات تغير المناخ عن طريق بحوث السياسات وبناء القدرات، سيقام مركز أفريقي لسياسات المناخ في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار شراكة مع معهد الهند للطاقة والموارد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا بنشاط في وضع مبادرة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بشأن سياسات الأراضي، ترمي إلى التوصل إلى توافق للآراء بشأن إطار قاري ومبادئ توجيهية بشأن سياسات الأراضي في أفريقيا.

٣٧ - وبالنسبة لبلدان منطقة آسيا والمحيط الأطلسي، تظل الثغرات الرئيسية تتمثل في كل من صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها القدرة المؤسسية المحدودة على تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية وقلة الموارد المالية. وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا تنفيذيا إقليميا للجنة التنمية المستدامة

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بالتعاون مع عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وحدد الاجتماع أنماط النمو الاقتصادي المستدام بيئياً، الذي يتطلب وجود قطاع ريفي نشط يشرك الجميع ويتسم بالفعالية الاقتصادية في استخدام رأس المال الطبيعي، بوصف ذلك تحد شامل وفريد يواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونظرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والسنتين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في موضوع "أمن الطاقة والتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ"<sup>(٩)</sup>.

٣٨ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعزيز إنشاء روابط بين تنفيذ "الإجراءات الرئيسية" التي حددها توافق آراء مونتيري وتلك التي حددها خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وقد ركزت أعمال المتابعة تلك أساساً على عمليات التحليل، وتشجيع الحوار بشأن السياسات، وبناء القدرات، وتبادل أحسن الممارسات. ومنذ عام ٢٠٠٣، تفتتح اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فرصة اجتماعها الإقليمي السنوي بشأن السياسة الضريبية لتنظيم ورشات عمل منهجية عن الإنفاق والاستثمار في مجال البيئة، ترمي إلى تشجيع استخدام منهجيات متماثلة وقابلة للمقارنة في تصنيف النفقات البيئية في القطاعين العام والخاص وتحديثها كميًا، بغية تحسين نوعية البيانات المتاحة لصناع القرار والمساعدة في تصميم استراتيجيات التمويل للأغراض البيئية. وإضافة إلى جهود المتابعة المتكاملة تلك، تقدم الأمانة المساعدة إلى الدول الأعضاء في صياغة وثائق توافق الآراء الإقليمي لتقديمها إلى المؤتمرات ومؤتمرات القمة واجتماعات الاستعراض القادمة التي ستعقدتها الأمم المتحدة. وتتعهد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موقعاً مشتركاً بين الوكالات استحدثته على الإنترنت [www.eclac.cl/cumbres](http://www.eclac.cl/cumbres) لمتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة متابعة متكاملة، وهو يتضمن وحدة إدارة غير مركزية تسمح لبرامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة بإدراج إسهاماتها في مختلف المؤتمرات الدولية، مما ييسر تبادل المعلومات اللازم لتحسين التنسيق بين الوكالات وتعزيز الانسجام على نطاق المنظومة.

٣٩ - وفي المنطقة العربية، تقوم شراكة تكونت منذ عام ٢٠٠٣ بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الدول العربية، بمتابعة خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بتقديم دعم تقني منتظم إلى اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة

(٩) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٩ (E/2008/39)، الفصل الثالث.

والتنمية في المنطقة العربية، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وتتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن الكهرباء في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. ونفذت بدرجة نجاح معقولة برامج لتحسين كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ونفذت أيضا مشاريع تكامل تربط بين شبكات الكهرباء وأخرى تربط بين شبكات توزيع الغاز. وأدجت سياسات دعم هذه الاتجاهات في عمليات صنع القرار الوطني لعدة بلدان في المنطقة. وبدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجا معنيا بالتجارة وبناء القدرات البيئية في المنطقة العربية. وفي مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية، تقوم جميع البلدان الأعضاء في اللجنة حاليا باستعراض استراتيجياتها المائية الوطنية في إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بيد أن قلة من البلدان أكملت وضع تلك الاستراتيجيات وأدجتها في أطرها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية.

٤٠ - وفي أوروبا، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنفيذ عملية إصلاح رئيسية تتضمن تعزيز النهج المشترك بين القطاعات والمتعدد القطاعات في أنشطتها. وحدد الإصلاح الأهداف الإنمائية للألفية والمسائل الجنسانية مسألتين شاملتين لعدة قطاعات يتعين تناولهما في إطار أعمال اللجنة. وأصبحت دورة اللجنة تُعقد كل سنتين منذ عام ٢٠٠٧. وستستعرض اللجنة في دورتها عام ٢٠٠٩ عملية الإصلاح وما أُحرز فيها من تقدم.

### ثالثا - تشجيع الاتساق بين السياسات وتعزيز الروابط بين المناقشة العالمية للسياسات العامة والأنشطة الوطنية

٤١ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور هام في تقييم كيفية إدماج منظومة الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية في برامج عملها، وتقديم دعم متسق في تنفيذ تلك الاستراتيجيات الوطنية. وينظر هذا الفرع من التقرير في التقدم المحرز في تعزيز اتساق السياسات (التنسيق الأفقي) على كل من الصعيد الحكومي الدولي، والمشارك بين الوكالات، والقطري، والصلة بين السياسات والأنشطة التشغيلية (التنسيق العمودي).

### ألف - تعزيز الاتساق بين السياسات على الصعيد الحكومي الدولي

٤٢ - يسرت عدة تحسينات إجرائية في متابعة المؤتمرات التقدم المحرز في النهوض بنهج متكامل في الأعمال الفنية التي تقوم بها آلية المجلس، مثلما دعت إلى ذلك القرارات ذات الصلة. ولاحظ المجلس في قراره ٢٠٠٧/٢٩ اكتمال استعراض اللجان الفنية لأساليب عملها، مثلما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٢٧٠ بء، والمجلس في قراره ٢٠٠٦/٤٤.

٤٣ - ويعقد مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء لجانته الفنية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢ اجتماعا سنويا لتبادل الآراء بشأن ما يمكن لآلية المجلس الفرعية أن تقوم به لتحسين دور المجلس بوصفه الهيئة الرئيسية للإشراف على التنفيذ العام للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي عام ٢٠٠٧، عُقد الاجتماع لأول مرة في كانون الثاني/يناير، نظرا لولايات المجلس الجديدة وهيكله حسبما دعت إلى ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأكدته قرار الجمعية العامة ١٦/٦١. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اجتمع مكتب المجلس من جديد مع رؤساء اللجان الفنية للنظر في سبل إسهام آلية المجلس الفرعية في الاستعراض الوزاري وفي منتدى التعاون الإنمائي.

٤٤ - ولكفالة قيام الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي بدور فعال كآلية استعراض، ينبغي لهيئات المجلس الفرعية والهيئات ذات الصلة أن تقدم تحليلات ومدخلات سياساتية تعزز المتابعة المنسقة المتكاملة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة وتساعد على النهوض بوضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتقييم التقدم المحرز، وتعزيز التعاون الدولي في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

٤٥ - ويتيح إنشاء برنامج عمل متعدد السنوات للاستعراض الوزاري السنوي قابلية التنبؤ في مواضيع الاستعراض، مما ييسر حسن توقيت الإعداد ويسمح للمجلس بالاشتراك الكامل كما يسمح بالاستفادة من خبرة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة. وتيسر البنود التي يدرجها أعضاء اللجان الفنية على جدول الأعمال إعداد المدخلات الفنية. وينبغي تشجيع اللجان الفنية واللجان الإقليمية، وكذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها على استعراض أولوياتها وبرامجها مع مراعاة البرنامج المتعدد السنوات للاستعراض الوزاري السنوي. وسيجعل ذلك دعم الاستعراض الوزاري عملية منتظمة وذات أولوية في أعمال منظومة الأمم المتحدة.

٤٦ - ويجري التعاون بين اللجان الفنية لتعزيز التماسك بين السياسات، عن طريق عقد اجتماعات مشتركة للمكتب ولأفرقة خبراء للتداول بشأن المسائل المشتركة بين القطاعات. فقد واصلت لجنة وضع المرأة، على سبيل المثال، تعاونها الوثيق مع اللجنة الإحصائية عن طريق عقد اجتماع طاولة مستديرة مشتركة وتنظيم حدثين متوازيين مشتركين بشأن وضع المؤشرات، بما فيها مؤشرات عن العنف ضد المرأة. ونظمت لجنة وضع المرأة أيضا اجتماعات مع لجان فنية أخرى لتبادل الآراء بشأن مسائل رئيسية ولتعزيز تعميم المنظور الجنساني في عملها. وعقدت رئيس لجنة وضع المرأة، عند إعداد عملية الاستعراض، اجتماعات مع رئيسي

لجنة السكان والتنمية، ولجنة التنمية الاجتماعية. ومنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، دُعي رئيسه إلى الاشتراك في الدورات السنوية للجنة وضع المرأة.

## باء - تقديم التقارير عن المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات

٤٧ - قد تود الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إعادة تقييم القيمة المضافة التي يمثلها الإبلاغ السنوي عن التنسيق والمتابعة المنسقين لنتائج ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة في الفقرة ٣٩ من قرارها ٢٧٠/٥٧ بء أن تدرج في جدول أعمالها السنوي بندا لتقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات وللتنظر في الفصول ذات الصلة من التقرير السنوي للمجلس. بيد أن ذلك الترتيب وُضع قبل التفكير في الاستعراض السنوي والعمل به.

٤٨ - وتقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الفرعية للمجلس معا بمجموعة كبيرة من الأنشطة التي تسهم في متابعة المؤتمرات، تشمل الطيف الإنمائي بأكمله. وتشير القرارات التي اتخذها المجلس في السنوات الأخيرة تحت هذا البند إلى أن استعراض هذه المعلومات استعراضا سريعا لم يسفر عن توجيهات عملية المنحى أو عن تعمق في جوانبها الفنية. ونظرا إلى شدة اتساع نطاق هذه المهمة، فإن التركيز خلال عملية الاستعراض الوزاري السنوي، سوف يزيد من فعالية وفاء المجلس بمسؤولياته في مجال المتابعة المتكاملة للمؤتمرات. وهذا يتمشى أيضا مع روح قرارات الجمعية العامة ذات الصلة (٢٢٧/٥٠، و ١٢/٥٢ بء، و ٢٧٠/٥٧ بء، و ١٦/٦١).

٤٩ - وينظر الاستعراض الوزاري السنوي بتعمق في موضوع شامل لعدة قطاعات ومشارك بين نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتُجمع نتائج مختلف عمليات المتابعة في شكل متكامل خلال الاستعراض الوزاري. وهذه بالفعل طريقة متكاملة فنية يستعرض المجلس من خلالها التقدم المحرز في تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة وعمليات متابعتها وتقييم أثرها في تحقيق الأهداف والغايات التي حددتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة، مثلما ورد في قرار الجمعية العامة ١٦/٦١.

٥٠ - ويُنظر في المسائل التنسيقية لمنظومة الأمم المتحدة في الجزء التنسيق للعام التالي. ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٧ بء اللجان الفنية وآليات المتابعة ذات الصلة إلى الإسهام، من منظورها هي، في تقييم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمسألة المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات المختارة للجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية، بما في ذلك عن

طريق النظر في إمكانية مشاركة رؤسائها، المكلفين حسب الأصول، في المناقشات المتعلقة بالمسألة المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات في المجلس. ومثلما حدث في السنوات السابقة، ستكون للمجلس فرصة تبادل الآراء مع رئيس فريق المناقشة الذي سيُنشأ لهذا الغرض.

٥١ - ونظرا إلى أن السعي إلى إجراء الاستعراض الفني المتكامل يجري في إطار عملية الاستعراض الوزاري، وأن التحسينات الإجرائية لعمليات المتابعة اكتملت إلى حد الآن، فإن الاستمرار في تقديم تقارير المتابعة سنويا قد لا يفيد كثيرا. وقد يود المجلس أن يقرر تقديم ذلك التقرير كل ثلاث سنوات ليتيح فترة زمنية معقولة بين الاستعراضات العامة للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات.

٥٢ - وستعرض الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تنفيذ القرار ١٦/٦١ الذي يشمل الجوانب الإجرائية لمهام المجلس الجديدة. ويمكن للجمعية أن تواصل استعراضها الفني للمتابعة المتكاملة على أساس التقرير الشامل السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## جيم - الربط بين العمل المعياري والتشغيلي: تعزيز اتساق السياسات على الصعيد المشترك بين الوكالات، وكفالة التنسيق على الصعيد القطري

٥٣ - دعا مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى تعزيز الروابط بين العمل المعياري الذي تقوم به الأمم المتحدة وبين أنشطتها التشغيلية. وربط المناقشة المتعلقة بالسياسات بنتائج خيرة البلد المحددة يؤدي إلى مناقشة أكثر تركيزا وأقرب إلى الممارسة العملية ويقرب المجلس من سد الفجوة التي تفصل بين عمل الأمم المتحدة المعياري وأنشطتها التنفيذية. وتمثل الاستعراضات الوزارية ومنتديات التعاون الإنمائي محفلا رئيسيا للتقدم في تحقيق هذا الهدف. وخلال العروض الوطنية الطوعية التي تتضمنها الاستعراضات الوزارية، تقدم البلدان تقييما للتقدم الذي أحرزته نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، على أساس تقارير وطنية تفصيلية<sup>(١٠)</sup>. وبإمكان الاستعراضات الوزارية، أن تساعد في سد الفجوة بين عمل منظومة الأمم المتحدة المعياري وأنشطتها التنفيذية، عن طريق الاستفادة بانتظام من التقييمات الإقليمية والقطرية.

٥٤ - وقامت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية بتعزيز الدعم الذي تقدمه إلى المتابعة المتكاملة للمؤتمرات على الصعيد القطري. وازدادت فعاليتها في تعزيز زيادة تنسيق استجابة الأفرقة القطرية للأولويات الوطنية، عن طريق عدة أدوات مثل

(١٠) انظر الورقة المفاهيمية للعروض الطوعية الوطنية لعام ٢٠٠٨، ومجمّل التقرير عن العروض الطوعية الوطنية في الموقع: <http://www.un.org/ecosoc/newfund/amrnational.shtml>.

التقييمات القطرية المشتركة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومصفوفة النتائج، والأفرقة المواضيعية، والبرامج المشتركة. ويؤكد نهج "الأداء الموحد" التزام المنظمة بتعزيز التماسك على نطاق المنظومة بتقديم المنجزات بوصفها كيانا واحدا، وتعديل البرامج القطرية لتتماشى مع الأولويات الوطنية بالشكل الوارد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والعمل بشكل متسق ومتكامل وأكثر فعالية، مع تعزيز الملكية الوطنية لزام جهود التنمية. ويسعى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، إيماناً منه بأن زيادة الاتساق بين أساليب عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يسهم كثيراً في قدرتها على تحقيق نتائج "برنامجية" أحسن، إلى المواءمة بين الممارسات المتبعة في جميع كيانات المنظومة، بغية كفاءة المزيد من الفعالية والكفاءة في تقديم مساعدات المنظومة.

٥٥ - بيد أن تباين النهج وتفاوت القدرات المتاحة لدعم العمليات على الصعيد القطري والإجراءات عبر المنظومة لا يزالان يجدان من قدرة المنظومة على وضع استجابات متكاملة شاملة وذلك بالرغم من التحسينات الكبيرة التي أدخلت في السنوات الأخيرة.

٥٦ - وتحقيقاً للمزيد من الاتساق، بإمكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع روابط أقوى مع الأجزاء التشغيلية في منظومة الأمم المتحدة عن طريق ترتيبات مشتركة بين الوكالات تدعم الاستعراض الوزاري السنوي. وأكمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق مؤخرًا استعراضاً لهيكله وأساليب عمله بهدف تعزيز دوره وأدائه. وسيساعد ما أسفر عنه هذا الاستعراض من إدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، إلى جانب هيئتيه الفرعيتين الدائمتين، وهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في كفاءة المواءمة بين العمليات على الصعيد القطري والاتجاهات والأولويات الاستراتيجية التي يستهدفها العمل على الصعيد البرنامجي، مع القيام في الوقت نفسه بتوفير الآليات لتعزيز التنسيق على الصعيد القطري وإدراج التغذية العكسية من التعاون المقدم على الصعيد القطري في البرامج والعمليات الإدارية في المقر.

٥٧ - وتواصل اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنظيم الأنشطة التحليلية والمعارية وتشجيع تحسين التنسيق والاتساق بين أعضائها. وتشمل أنشطة اللجنة التنفيذية مجموعة كبيرة من مسائل السياسات الموجهة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعم اللجنة التنفيذية بنشاط منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي، لا سيما فيما يتعلق بالعملية التحضيرية والمشاورات على الصعيد الإقليمي.

٥٨ - بإمكان توثيق التفاعل بين المجلس واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي الهيكل الذي أنشئ مؤخرا داخل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن يساعد في كفاءة فعالية الدعم الذي تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تنفيذ التزامات المؤتمرات عن طريق أطرها البرنامجية. وينبغي للجان الفنية أن تواصل أيضا استكشاف السبل لإشراك وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في عملها بشكل أكثر انتظاما. وسيلزم بذل المزيد من الجهود لاستخدام آليات التعاون مع المؤسسات المالية والتجارية استخداما فعالا، مثلما دعا إلى ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وورد في توافق آراء مونتيري.

## دال - تعزيز العلاقة بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ الأهداف الإنمائية

٥٩ - يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٨ اجتماعا خاصا رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومع منظمة التجارة العالمية، مباشرة بعد اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويعود أصل هذه الاجتماعات إلى تدابير الأمم المتحدة الإصلاحية التي اعتمدت في الدورة الخمسين للجمعية العامة، لا سيما قرار الجمعية ٢٢٧/٥٠. وقد يسرت الاجتماعات حوارا سلسا بين وزراء المالية العائدين من اجتماعات واشنطن العاصمة، من جهة، ووزراء التعاون الإنمائي وكذلك وزراء وكبار موظفي الشؤون الخارجية، من جهة ثانية. واشترك في تلك الاجتماعات أيضا ممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. وساعد تعدد أصحاب المصلحة في ذلك الحدث على تعزيز الشراكات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٦٠ - وشجع توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية على "التصدي لمسائل الاتساق والتنسيق والتعاون، كمتابعة للمؤتمر في الاجتماع الذي يعقد بين المجلس ومؤسسات بريتون وودز في الربيع"<sup>(١١)</sup>. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الاجتماع نقطة تنسيق حكومية دولية رئيسية لمتابعة الاتفاقات والالتزامات المعقودة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٦١ - وكانت للاجتماع الخاص الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٨ أهمية خاصة بسبب انعقاده خلال الإعداد لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المقرر

(١١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

عقدته في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقدم الاجتماع تحت الموضوع العام "الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك التحديات الجديدة والمسائل الناشئة" مدخلات فنية رئيسية إلى نتائج مؤتمر الدوحة الاستعراضي.

٦٢ - ومع اضطلاع المجلس الآن بعمليات الاستعراض الوزاري ومنتدى التعاون الإنمائي، سيكون حواراه مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية بحاجة إلى المزيد من التعزيز. وفي حين أن عدد الوزراء المشاركين في الاجتماع انخفض خلال السنوات الأخيرة، فإن حضور عدد لم يسبق له مثيل من المديرين التنفيذيين واشترائهم الكامل في كل من الاجتماع نفسه وفي العملية التحضيرية أثرى الحدث.

٦٣ - وبالإمكان زيادة تعزيز عنصرَي المجتمع المدني والقطاع الخاص وتوجيههما نحو تعزيز التعاون والشراكة بين الشركات والمؤسسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية، والنهوض بأهداف الأمم المتحدة في متابعة مؤتمر مونتيري ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٦٤ - وينبغي زيادة تعزيز إجراءات التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد على الصعيد الحكومي الدولي، رهنا بنتيجة مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

## هاء - إيجاد شراكات وتحالفات مع أصحاب المصلحة

٦٥ - شهدت السنوات الخمس عشرة الأخيرة ارتفاعاً لم يسبق له مثيل في مدى اشتراك المجتمع الدولي وممثلي الأعمال التجارية في مؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة. وقد زاد اشتراك أفرقة الدعوة والمصالح، والأوساط التجارية والصناعية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية وغيرها من أصحاب المصلحة من حيوية العملية الحكومية الدولية وعزز الاشتراك في تنفيذ نتائج المؤتمرات.

٦٦ - وفتحت إجراءات التعاون الابتكارية التي وضعت للاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي فرصاً جديدة لتنشيط متابعة المؤتمرات، بتكثيف التفاعل بين مختلف الأطراف. وسيكون ذلك أمراً حاسماً في تعزيز مصداقية المجلس وتعزيز موقفه عن طريق اشتراك أصحاب المصلحة والتزامهم بشكل متواصل.

٦٧ - ومثلما حدث في عام ٢٠٠٧، نظمت سلسلة من الأنشطة التحضيرية قبل الاستعراض الوزاري لعام ٢٠٠٨. وتضمنت ما يلي: (أ) مناقشة مفتوحة على الخط مدة

شهر كامل بين أصحاب المصلحة بشأن موضوع الاستعراض، اشترك فيها أطراف من عدة مناطق جغرافية وذات آراء متنوعة؛ (ب) اجتماعات وطنية لمختلف أصحاب المصلحة في بنغلاديش، وبربادوس، وكمبوديا، والرأس الأخضر، وإثيوبيا، وغانا، لإعداد العروض الوطنية الطوعية في شكل حوارات رفيعة المستوى مع المشتركين من ممثلي الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ (ج) منتدى إقليمي في البحرين عن موضوع الاستعراض، جمع بين المشتركين أصحاب مختلف المصالح في المنطقة؛ (د) حدث غير رسمي في مقر الأمم المتحدة درست فيه أفرقة خبراء مواضيع فرعية وتجاوزت مع ممثلي المجتمع الدولي. وعُقد منتدى المجلس مع المنظمات غير الحكومية في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ليكون فرصة لتبادل الخبرات وحالات النجاح. وفي الاستعراض الوزاري لعام ٢٠٠٧ المعقود في جنيف، نُظّم معرض للبرامج والمشاريع الابتكارية اشتركت فيه ١٢ وكالة من منظومة الأمم المتحدة، و ٢٩ منظمة من منظمات المجتمع المدني، و ١٠ كيانات من القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يجلب معرض الابتكارات في عام ٢٠٠٨ عددا مماثلا من المشتركين. وينبغي أن يتحول معرض الابتكارات إلى حدث "يربط بين الأطراف" وأن يُوجه إلى البحث عن حلول للمشاكل التي تحدت في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٦٨ - وكشف الإعداد لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨ وثوق صلته بأصحاب المصالح المتعددين. وبالإضافة إلى منتدى أصحاب المصالح في روما، الذي أشرك البرلمانيين وممثلي المجتمع الدولي والحكومات المحلية الرفيعة المستوى في تحاور مفتوح عن أدوارهم في الإسهام في تعاون إنمائي فعال، نجح المنتدى الرفيع المستوى اللذان عقدا في فيينا والقاهرة في تهيئة أرضية لأصحاب المصالح تكمل اشتركا البلدان البرنامجية والمناخين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وحضر كلا من هذه الأحداث التحضيرية الرئيسية الثلاثة أكثر من ١٠٠ مشترك وهيئات شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات دولية قامت بدور رئيسي في الجمع بين عدد من أصحاب المصالح. ويمثل إشراك منظمات المجتمع المدني، والبرلمانيين، والحكومات المحلية وممثلي القطاع الخاص فرصة فريدة من نوعها للجمع بين مجموعة كبيرة من المدخلات من أجل إجراء حوار متعمق بشأن مستقبل التعاون الإنمائي الدولي. وينبغي أن يواصل المنتدى الاستفادة من طابعه المميز ياتاحة فرص كافية للإعراب عن الآراء، والأولويات، وتقديم التحاليل خلال عملية منتدى التعاون الإنمائي بأكملها.

٦٩ - وتقدم آليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة التي أنشأها المجلس في عام ٢٠٠١، والتحالف العالمي من أجل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية، الذي أقره الأمين العام في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ تجارب مفيدة في بناء شراكات وتحالفات عالمية بين

أصحاب المصالح من أجل توسيع نطاق المساعدة التي يقدمها المجلس، وتوسيع دائرة المشاركين في حوار العالمى بشأن السياسات.

#### رابعاً - الخاتمة

٧٠ - مع بداية عملية الاستعراض الوزاري السنوي، ازدادت عملية المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات بروزا وتعزز طابعها الفني. ويبيغى مواصلة ذلك بدعم كامل من اللجان الفنية لمنظومة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. بيد أنه ينبغي القيام باستعراض دوري للتغيرات الهيكلية والإجرائية لتكون جهاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر اتساقا وتكاملا. وقد يكون إجراء الاستعراض كل ثلاث سنوات أنسب طريقة لتناول هذا البعد في المتابعة المتكاملة.